

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣٤٥

الأربعاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد أغاسانديان
	الأرجنتين السيد أويارثابال
	الأردن السيد الحمود
	أستراليا السيدة كينغ
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد ندوهونغيريهي
	شيلي السيد أولغوين سيغاروا
	الصين السيد تساو يونغ
	فرنسا السيد بيرتو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
	نيجيريا السيد أوغونتوي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

إحاطة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1469969 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى الإحاطة التي يقدمها ممثل رواندا بصفته ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):
بالنيابة عن السفير غاسانا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والذي سينضم إلينا قريباً، أود أن أدلي بالبيان التالي.

"وفقاً للفقرة ٢٤ (د) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حيث اجتمع أعضاء اللجنة خلال هذه الفترة مرة واحدة في جلسة رسمية.

"أود أن أشير في البداية إلى أن اللجنة ما فتئت تتواصل مع الدول الأعضاء بنشاط أكبر من المعتاد خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

"واسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى عمل اللجنة في متابعة التقرير المؤقت لفريق الخبراء. في تقرير الأخرى (انظر S/PV.7264)، ذكرت أن اللجنة قد وافقت على متابعة ١٥ من توصيات الفريق. وبناء على ذلك، اتخذت اللجنة الخطوات التالية.

"في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أصدرت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تلفت فيها الانتباه إلى الاحتياجات الجديدة للموافقة على توريد الأسلحة إلى الحكومة الليبية، التي أدخلها القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، وإلى ارتفاع خطر تحويل وإساءة استخدام الأسلحة في ليبيا ومتطلبات ما بعد التسليم على النحو المبين في الصيغة المحدثة من مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٢.

"في ٢٦ أيلول/سبتمبر، استكملت اللجنة عدة بنود على قائمة الجزاءات التابعة لها.

"وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بعثت اللجنة برسالة إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد برناردينو ليون، تطلب منه المساعدة في تيسير وصول الفريق إلى ليبيا.

"في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بعثت اللجنة برسالة إلى الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة توجه انتباهه فيها إلى خمس من توصيات الفريق، بما في ذلك إجراءات لتعزيز الاتصالات بين السلطات الليبية من جهة، والفريق واللجنة من جهة أخرى.

"وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أيضاً، بعثت اللجنة برسالة إلى الجزائر تطلب فيها معلومات عن شخص

من الممثل الدائم للسودان موجهة إلى اللجنة فيما يتعلق بتسليم الإمدادات اللوجستية العسكرية إلى ليبيا.

”وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بعثت اللجنة برسالة إلى إحدى الدول الأعضاء، في إطار متابعة المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة بشأن مسألة تتعلق بالحظر على الأسلحة. وردت الدولة العضو المعنية على اللجنة بموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وسوف تحال المعلومات الواردة في تلك المذكرة إلى البعثة الدائمة لليبيا في وقت قريب.

”في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة جلستها الرسمية الثانية، وأجرت أثناءها مناقشة مع ممثلي ليبيا، وإيطاليا، وتركيا، وتونس، الجزائر، والسودان، ومالطة، ومصر، والنيجر، واليونان لدى الأمم المتحدة بخصوص تنفيذ تدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بليبيا. وتم إجراء مناقشة مثمرة، قدمت الوفود المدعوة خلالها بعض الاقتراحات والمقترحات الهامة، التي آمل أن تتمكن اللجنة من النظر فيها.

”وأيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ردت اللجنة على طلبين للحصول على التوجيه فيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، أولهما يتعلق بطلب سابق بتقديم التوجيه بشأن عمليات توريد العتاد العسكري إلى ليبيا من قبل دولة عضو أخرى باستخدام المجال الجوي لمقدم الطلب، والطلب الثاني يتعلق بالمواد المعفاة سابقاً التي نُقلت خارج ليبيا ومن المفترض أن تعود في نهاية المطاف إلى ليبيا. وأرسلت اللجنة أيضاً رسالة إلى وفد الاتحاد الأوروبي، رداً على طلب بتقديم المعلومات المتعلقة بطلب للشطب من القائمة، ورسالتين موجهتين إلى ليبيا، أولاهما رداً على أحد الأسئلة المقدمة من ليبيا

مدرج في القائمة. في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعثت اللجنة برسالة إلى عُمان فيما يتعلق بتدابير حظر السفر، والتي ردت عُمان عليها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

”في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تلفت فيها الانتباه إلى المعايير الإضافية للإدراج في القائمة المحددة في القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) وتشجع الدول الأعضاء على تقديم معلومات بشأن الأفراد والكيانات الذين تنطبق تلك المعايير عليهم والمعلومات عن الأفراد المدرجة أسماؤهم حالياً في قائمة لجنة الجزاءات.

”في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة نشرة صحفية فيما يتعلق بتقديم التوجيه بشأن المسائل المتصلة بالحظر المفروض على الأسلحة، بما في ذلك المستخدمين النهائيين للمواد المعفاة في ليبيا وإلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنظيم إمدادات الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى ليبيا على يد كيانات القطاع الخاص.

”في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استكملت اللجنة مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٣، المتعلقة بعمليات التفتيش وضبط الأسلحة والمواد ذات الصلة التي قامت بها الدول الأعضاء تنفيذاً لتدابير حظر توريد الأسلحة.

”واسمحوا لي الآن أن أقدم تقريراً عن نشاط اللجنة في متابعة الطلبات والمعلومات التي تلقاها الفريق أو الدول الأعضاء.

”في ١٦ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، على التوالي، بعثت اللجنة رسائل إلى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من ليبيا والسودان في إطار متابعة البيان العام الصادر عن وزارة الخارجية السودانية فيما يتعلق بعمليات توريد الذخيرة إلى ليبيا، ومتابعة رسالة لاحقة

تؤخذ الملاحظات التي طُرحت خلال المشاورات في الاعتبار، وأن تحظى الاقتراحات التي قدمت بموافقة اللجنة والعمل بها، كما أشار السفير غاسانا في الفقرة الخامسة عشرة من تقريره.

وإذ أتحدث عن عمل لجنة الجزاءات، أريد أن أؤكد هنا الحاجة إلى الشفافية في التعامل بين بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ولجنة الجزاءات، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات، لأن فرض العقوبات على ليبيا ليس في الواقع فرض عقوبات على السلطات الشرعية، بل هي شريك لمجلس الأمن في ضمان عدم انتهاك الحظر من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول والتنظيمات الإرهابية. وأرجو أن تأخذ اللجنة ذلك في الاعتبار. وبالنظر إلى أن الجيش الليبي يخوض حرباً مفتوحة ضد التنظيمات الإرهابية في ليبيا، فإن من مصلحة السلم والأمن في ليبيا والمنطقة، أن يتم تسهيل إجراءات حصول الجيش الليبي على السلاح. وقد أبلغت لجنة الجزاءات يوم أمس بالإجراءات الجديدة التي قررت الحكومة الليبية المؤقتة لضمان عدم وصول السلاح المعفي من الحظر إلى أي جهة أخرى غير الجيش الليبي.

إن هناك حاجة إلى موقف واضح وصريح لمجلس الأمن لا يترك مجالاً للتفسيرات الخاطئة، أو الآمال الواهية لدى من يجربون السلطات الشرعية في ليبيا ويحاولون فرض إرادتهم على الشعب الليبي بقوة السلاح. لا توجد أطراف تتصارع من أجل السلطة، ولكن هناك سلطة شرعية تتمثل في مجلس النواب المنتخب وحكومة شرعية منبثقة عنه، وهناك تحالف لمجموعات مسلحة تمارس الإرهاب وتسعى لإسقاط السلطة الشرعية وحكم الشعب الليبي بقوة السلاح والسيطرة على ثروات البلد لتمويل الإرهاب داخل ليبيا وخارجها. وتحتفي وراء هذه المجموعات المسلحة قوى سياسية تحاول تعويض ما فقدته في انتخابات مجلس النواب. ولن يكون موقف هذا المجلس ذا فعالية في وقف الاقتتال وتشجيع الحوار إلا إذا وقف بعيداً عن معاملة المجموعات المسلحة على قدم المساواة

فيما يتعلق بمواد معفاة في السابق والثانية في إطار متابعة طلب التوجيه فيما يتعلق بأحدث قائمة للموظفين الليبيين المأذون لهم بتوقيع وثائق ذات صلة بشراء الأسلحة.

”وأخيراً، ومنذ آخر تقرير دوري إلى المجلس، تلقت اللجنة إخطاراً بموجب الفقرة ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) لا يستوفي الشروط اللازمة من أجل الإبلاغ، على النحو المبين في مذكرة اللجنة ذات الصلة الخاصة بالمساعدة على التنفيذ. وردت اللجنة على الدولة العضو المبلغة بإبلاغها معلومات عن أوجه القصور في الإخطار، واقترح سبيل لتصحيح ذلك.

”وبما أن هذا هو تقرير دوري الأخرى إلى المجلس، أود أن أحتتم كلمتي بتوجيه الشكر لأعضاء اللجنة على التعاون الذي ما فتئوا يقدمونه إلينا، وللأمانة العامة على ما قدمته من مساعدة مشكورة، وأتمنى التوفيق لخلفي في منصبه في قيادة العمل الذي ينتظره.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل رواندا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته ممثل رئيس اللجنة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد **الدباشي** (ليبيا): يطيب لي في البداية أن أهنيكم، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشكركم وأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لوفدي للحديث في هذا الاجتماع. وأشكر سعادة السفير غاسانا، المندوب الدائم لرواندا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطته وتقريره المفصل. وكذلك على الجهود التي بذلها وفريقه في قيادة أعمال اللجنة خلال السنتين الماضيتين.

وأسجل بكل تقدير قيام اللجنة تحت قيادته، بإجراء مشاورات رسمية مثمرة مع ليبيا وعدد من الدول. ونأمل أن

إذا، ما هو المطلوب من مجلس الأمن حاليا وفي المستقبل؟ إن تكرار الاتجاه السابق للمجلس بالتركيز على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في غياب دعم واضح وبكل الوسائل للسلطات الشرعية، لن يفضي إلى أي نتيجة. ومن ثم يجب على المجلس أن يأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة على الأرض، وهي أن الشعب الليبي مصمم على التخلص من المجموعات المسلحة بجميع مسمياتها، وأن الجيش الليبي قد تأسس فعلا، وأن عدد أفرادها بدأ يزداد كل يوم، وأن قدراته القتالية تتعزز باستمرار، وأن أقدامه تترسخ على الأرض من خلال الانتصارات التي يحققها على الإرهابيين والمتمردين في شرق البلد وغربه. وما حققه في بنغازي، بدعم سكانها وبإمكانيات متواضعة، يعتبر مفخرة لكل الليبيين ودرسا هاما للجيش الأخرى في محاربة الإرهاب.

ويؤسفني أن أقول إن ليبيا اليوم تقترب من الوضع الذي كان سائدا في منتصف عام ٢٠١١، حيث كان المجتمع الدولي يرى أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الليبية. واتضح فيما بعد أنه لا يوجد سوى الحل العسكري بسبب تعنت النظام الديكتاتوري في ذلك الوقت. ونحن اليوم نرى أن مجلس النواب والحكومة المؤقتة يمدان اليد للمتمردين لإيجاد حل يوقف سفك الدماء ويحافظ على المسار الديمقراطي، إلا أن مليشيات فجر ليبيا، التي تضم في صفوفها أنصار تنظيمي داعش والقاعدة في بنغازي ودرنة وسرت والزاوية، ما زالت تصر على احتلال مؤسسات الدولة، وتآمر مع دول أجنبية لإسقاط مجلس النواب، بل تحاول الاستيلاء على موانئ تصدير النفط لتمويل الإرهاب في كل مكان. وهو أمر لا يقبله أي ليبي شريف، كما لا يمكن أن يقبله المجتمع الدولي.

وإذ أقول ذلك أؤكد أن الليبيين قادرين على التعامل مع المجموعات المسلحة، سواء كانت إرهابية العقيدة أو إرهابية الأفعال وأصبحت جزءا من منظومة الإرهاب الدولية الكبرى.

مع السلطات الشرعية، ووجه دعوة صريحة للمجموعات المسلحة إلى وقف القتال ضد الجيش الليبي وتسليم أسلحتها، والخروج من المدن وتسليم مؤسسات الدولة. وعلى المجلس أن يدعو جميع الدول إلى مساعدة الجيش الليبي في مكافحة الإرهاب. كما أن على أعضاء المجلس، مهما كانت نيتهم حسنة، أن يناووا بأنفسهم عن تقييم قرارات مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه، بما في ذلك القرارات الخاصة بالجيش الليبي ومن يقوده، وما هي المجموعات المسلحة التي ينطبق عليها وصف الإرهاب في ليبيا.

لقد حان الوقت ليتحرك مجلس الأمن من رد الفعل إلى الفعل، وأن يسبق الأحداث بإجراءات عملية تساعد ليبيا في استعادة سلطة الدولة على جميع أراضيها، وتحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها والمقيمين فيها. وذلك ليس أمرا صعبا، ولكنه يحتاج إلى الانطلاق من دعم الشرعية والنظر إلى المستقبل بدلا من التفوق في الحاضر، والاستناد إلى مبادئ الديمقراطية وحكم القانون الذي يفسر في جو من النزاهة والحرية دون تهديد حياة القضاة أو ممتلكاتهم. أقول ذلك لأن مبعوث الأمم المتحدة، أو الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيرناردينو ليون، قد بذل جهدا كبيرا من أجل جمع الفرقاء الليبيين للاتفاق على وقف الاقتتال ووضع رؤية موحدة للمستقبل، تحترم المسار الديمقراطي وتأخذ في الاعتبار طموحات الشعب. إلا أن تلك الجهود لم تثمر حتى الآن، لأن الفصائل المسلحة التي استولت على العاصمة طرابلس ومدينة درنة، وأخرجها الجيش الليبي من بنغازي، تعتقد أن لديها ما يكفي من السلاح ودعم بعض الدول لفرض إرادتها على الشعب الليبي. وهي للأسف، تجد الدعم من تنظيم سياسي خسر انتخابات مجلس النواب، ويريد استثمار الأعمال الإجرامية للمجموعات المسلحة، والاستيلاء على مؤسسات الدولة، في الحصول على مكاسب سياسية تعوضه الفشل الذي مني به في انتخابات مجلس النواب.

يحملون السلاح، أقول تغول من يحملون السلاح، بما في ذلك المؤسسة العسكرية التي قد تنحرف عن مهمتها وتهدد المسار الديمقراطي، ما لم تكن هناك قواعد دستورية واضحة تحكم عملها، في ظل نظام ديمقراطي.

ومن ثم، إذا أراد مجلس الأمن مساعدة ليبيا في الخروج من محتها الحالية بصورة نهائية، فعليه أن يضغط في اتجاه إنجاز مشروع الدستور، وإجراء الاستفتاء عليه في أقرب وقت ممكن، وإنهاء المرحلة الانتقالية بانتخابات تشريعية ورئاسية تفرز قيادة شرعية ذات صلاحيات واضحة يدعمها القانون ولا يتحداها أحد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

وما يطلبه الليبيون اليوم من مجلس الأمن الموقر، في هذه المرحلة، شيتين. الأول، هو تسهيل حصول الجيش الليبي على الأسلحة والمعدات حتى يحقق النصر الكامل على الإرهاب وينهي التمرد ويستعيد مؤسسات الدولة إلى السلطات الشرعية. والثاني، هو تكليف الأمانة العامة للأمم المتحدة بإعداد خطة خاصة بالمساعدة في بناء المؤسسات والاستقرار يبدأ تنفيذها بمجرد استعادة الجيش لمؤسسات الدولة في العاصمة، طرابلس. وتلك الخطة، كما سبق أن أبلغناكم في رسالتنا الوارد في الوثيقة S/2014/632، بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، يجب أن تركز على بناء مؤسسات قطاع الأمن، ويشمل ذلك الجيش وأجهزة الأمن والجهاز القضائي، بالإضافة إلى إقامة مؤسسات الحكم المحلي وتدريب العاملين بها.

ومع ذلك، يبقى العنصر الأساسي للأمن والاستقرار في ليبيا، هو الإنتهاء من صياغة مشروع الدستور واعتماده وإجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن حتى تنتقل ليبيا إلى حكم القانون وتقطع الطريق أمام دسائس الفاشلين وتغول من